



**INTOSAI**  
Working Group on  
Environmental Auditing

وضع الرقابة والمراجعة البيئية في دول  
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية  
والمحاسبة:  
أهم استنتاجات الاستبيان الخامس بشأن الرقابة  
والمراجعة البيئية

إنتوساي – فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧





## المحتويات

١	مقدمة .....
١	خلفية .....
٤	الصورة الكبيرة .....
٤	توجهات الرقابة والمراجعة البيئية .....
٦	القضايا البيئية التي تمت رقابتها ومراجعتها – ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ .....
٦	أهداف الرقابات – ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ .....
٧	القضايا البيئية في الرقابات والمراجعات غير البيئية .....
٧	رقابة ومراجعة تطبيق الاتفاقيات الدولية .....
٨	مراقبة ومراجعة التنمية المستدامة .....
٨	العمل الجماعي: رقابات تعاونية .....
٩	مواجهة تحديات الرقابات التعاونية .....
٩	قياس تأثير الرقابات .....
٩	صلاحية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومواردها .....
٩	الصلاحية العامة .....
١٠	صلاحية الرقابة والمراجعة البيئية .....
١٠	الموارد المستخدمة في إجراء الرقابات والمراجعات البيئية .....
١١	التغلب على العراقيل المتعلقة بالرقابة والمراجعة البيئية .....
١٢	التخطيط لرقابات ومراجعات بيئية جديدة .....
١٣	ما هي نوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية .....
١٣	الاستفادة من فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى .....
١٤	خلاصة .....
١٥	ملحق – لائحة بالأجهزة العليا للرقابة المالية التي أجابت على الاستبيان الخامس .....



## مقدمة

تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة برقابة ومراجعة الالتزامات البيئية التي اعتمدها حكوماتها، وبذلك تلعب دوراً هاماً في الإدارة البيئية. منذ سنة ١٩٨٩، واستناداً إلى الاستبيانات، قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء عملية رقابة ومراجعة على مواضيع عديدة مثل إدارة النفايات، وتلوث الماء، وتلوث الهواء، والتنوع البيولوجي. إضافة إلى ذلك، تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء رقابة ومراجعة للالتزامات التي اتخذتها حكوماتها عندما صادقت على الاتفاقيات البيئية الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

يستند هذا الملخص الذي يعرض وضع الرقابة والمراجعة البيئية في دول منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على آخر استبيان أجراه فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية التابع لمنظمة إنتوساي في سنة ٢٠٠٦. وسيستفيد المسؤولون على إجراء الرقابات البيئية من مقارنة أعمالهم بأعمال الدول الأخرى. أما بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي هي حديثة العهد بالرقابة والمراجعة البيئية، أو الأجهزة التي هي غير معتادة على إجراء مثل هذه الرقابة، فإن هذه الورقة تبين أن مواضيع الرقابة والمراجعة البيئية هي مهمة وأن هذه الأجهزة يمكنها أن تتعلم من زميلاتها التي أحدثت تغييراً مهماً في بلدانها. كما تبين هذه الورقة أن المجتمع الدولي البيئي قلق بشأن القضايا البيئية والاستدامة البيئية وأن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تلعب دوراً هاماً في الرقابة والمراجعة البيئية.

## خلفية

### منظمة إنتوساي وفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية التابع لإنتوساي

تملك منظمة إنتوساي (<http://www.intosai.org>) – وهي المنظمة المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة – العديد من فرق العمل لإعداد جوانب مختلفة من الممارسة الرقابية.

تم إنشاء فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية سنة ١٩٩٢. ويقوم هذا الفريق بتعزيز إعداد تقنيات الرقابة والمراجعة البيئية وتطبيق هذه التقنيات على نطاق أوسع داخل أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة. وقد قام الفريق بإعداد العديد من المبادئ التوجيهية التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية (<http://www.environmental-auditing.org>).

داخل منظمة إنتوساي، تمثل المنظمات الفرعية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المناطق السبع التالية:

جدول (١) مناطق إنتوساي وعدد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



- أفريقيا (أفروساي)
- الدول العربية (أرابوساي)
- آسيا (أسوساي)
- كاريبي (كاروساي)
- أوروبا (أروساي)
- أمريكا اللاتينية والكاريبي (أولاسيف)
- جنوب المحيط الهادي (سباساي)

تم إنشاء فرق عمل إقليمية بشأن المراجعة البيئية في كل منطقة إقليمية من المناطق الإقليمية لمنظمة إنتوساي ماعدا كاروساي؛ انظر جدول (١) لمعرفة عدد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في كل منطقة. ويتعاون فريق العمل المعني بالرقابة البيئية بشكل وثيق مع فرق العمل الإقليمية المعنية بالرقابة والمراجعة البيئية.

ملاحظة: ليست جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أعضاء في منظمة إقليمية، كما أن بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي أعضاء في أكثر من منظمة إقليمية واحدة.

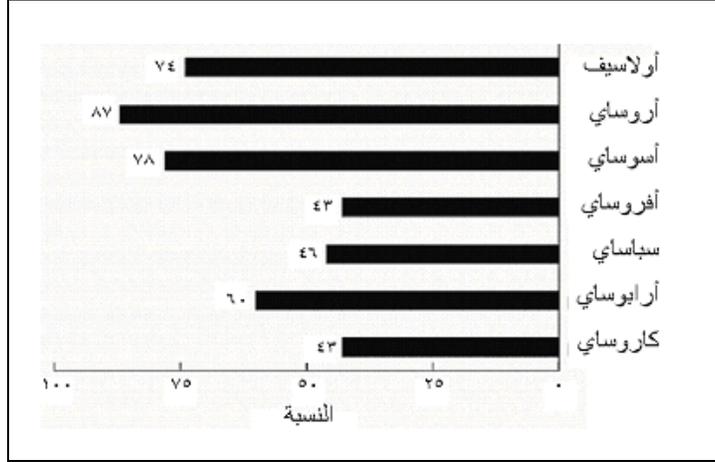
## الاستبيانات المتعلقة بالرقابة والمراجعة البيئية

منذ إنشائه، أجرى فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية لحد الآن خمسة استبيانات (في سنة ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦). وتعتبر هذه الاستبيانات أدوات مهمة ومفيدة لمساعدة فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية على التعرف على أنشطة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ميدان الرقابة والمراجعة البيئية وتحديد أفضل السبل لدعم احتياجات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتطوير منتجات وأنشطة. وتستخدم الاستبيانات أيضا لجمع تقارير الرقابة البيئية والتي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية (<http://www.environmental-auditing.org>)، تحت عنوان "تقارير الرقابات البيئية في جميع أنحاء العالم". كما تعرض نتائج الاستبيانات والمسوح في الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية تحت عنوان "WGEA Business/Surveys".

في سنة ٢٠٠٦، أجرى فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية استبيان الخامس بشأن الرقابة البيئية. وقد تم إرسال الاستبيان إلى ١٨٧ عضواً في منظمة إنتوساي. وقد قام ١١٩ عضواً بملء الاستبيان – بما فيهم ٨ دول أجابت على الاستبيان لأول مرة – حيث كان معدل الإجابة ٦٤ في المائة. انظر الملحق لمعرفة الدول التي أجابت على الاستبيان وانظر الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية (<http://www.environmental-auditing.org>)، تحت عنوان "WGEA Business/Surveys" للاطلاع على أسئلة الاستبيان (بلغات منظمة إنتوساي الخمس).

كما هو الشأن في الاستبيانات السابقة، كانت أعلى نسبة الإجابة على الاستبيان الخامس في منطقة أروساي وأوساي وأولاسيف (انظر جدول ٢). وكان معدل الإجابة في منطقة أرابوساي وأفروساي أفضل من معدل الإجابة في الاستبيان الرابع. ورغم ذلك فإن معدل الإجابة في هاتين المنطقتين مازال متدنياً، خاصة بالنسبة لمنطقة أفروساي مقارنة مع المناطق الثلاث الأخرى. كما أن تمثيل أعضاء منطقة كاروساي وسباساي ليس في المستوى الكافي – لم يصل معدل الإجابة في كلا المنطقتين ٥٠ في المائة.

جدول (٢) معدل الإجابة على الاستبيان الخامس حسب المنطقة



كان معدل الإجابة من الدول ذات الدخل المرتفع (٨٣ في المائة) والدخل المتوسط (٦٩ في المائة) جيداً جداً وكان أقل في الدول ذات الدخل المنخفض (٣٩ في المائة) (حسب تصنيف البنك الدولي)

تم الحصول على الأرقام والنسب الواردة في هذه الوثيقة أساساً من الاستبيان الخامس. وسيتم تحديد أية أرقام تم الحصول عليها من الاستبيانات السابقة. ويمكن الحصول على نتائج الاستبيان المفصلة من الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية

تحت عنوان “WGEA Business/Surveys” (<http://www.environmental-auditing.org>)،

## ما هي الرقابة والمراجعة البيئية؟

يستخدم مصطلح الرقابة والمراجعة البيئية في سياق عمليات الرقابة الخارجية المستقلة، المعروفة أيضاً باسم الرقابة التشريعية أو رقابة القطاع العام. عموماً، تستخدم ثلاثة أنواع واسعة من الرقابات والمراجعات في رقابة القطاع العام – وهي المالية والالتزام والأداء. من حيث المبدأ لا تختلف الرقابة والمراجعة البيئية عن أنواع الرقابات الأخرى التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والتي قد تعالج كلها قضايا تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

تستخدم الرقابات المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية للحكومة تعكس تكاليفها البيئية وخصومها. وتستخدم رقابات الالتزام لتقييم مدى الالتزام بالسلطات المنفقة والقوانين والاتفاقيات والسياسات البيئية.

وأخيراً، تستخدم رقابات الأداء لمعرفة ما إذا كانت الحكومة

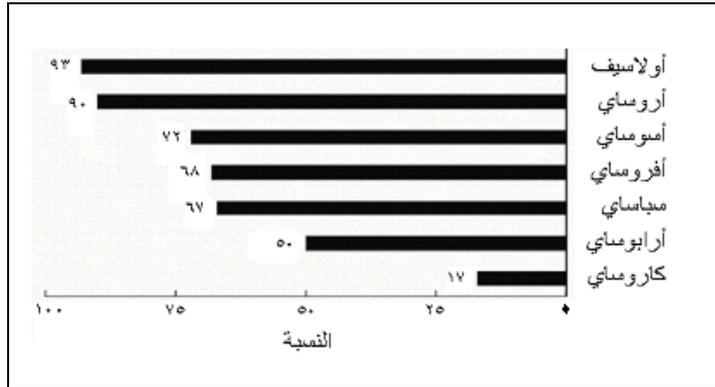
- تحقق أهدافها البيئية
- فعالة في الوصول إلى نتائج بيئية، و
- تعمل بصورة فعالة واقتصادية.

ومن غير المؤلف أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة برقابات بيئية تجمع بين جميع جوانب الرقابات المالية والالتزام والأداء أو بعضها.

## الصورة الكبيرة

يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تلعب دوراً كبيراً في حماية البيئة وذلك عن طريق مساعدة المشرعين والبرلمانيين على مساءلة حكومات بلدانهم فيما يخص الالتزامات البيئية التي اتخذتها من خلال الاتفاقيات البيئية الدولية وكذلك التشريعات والبرامج الوطنية. واستناداً إلى الاستبيانات، قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء ٢٠٠٠ رقابة ومراجعة بيئية منذ سنة ١٩٨٩ بشأن مواضيع مختلفة مثل إدارة النفايات والمناطق المحمية وتلوث الماء.

**جدول (٣) نسبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي أجابت على الاستبيان حسب المناطق الإقليمية والتي أجرت رقابة بيئية واحدة على الأقل**



٧٤ في المائة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قامت برقابات بيئية

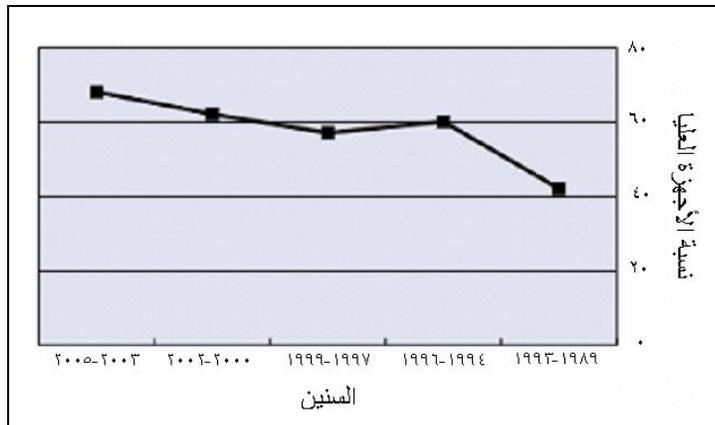
في الاستبيان الخامس، سُئلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "هل سبق وأن قام جهازكم الأعلى للرقابة والمحاسبة بأي عملية رقابية بيئية؟". أجاب ٧٤ في المائة من المجيبين (٨٨ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة) أنهم قاموا على الأقل بعملية رقابية بيئية واحدة - تقريباً ١٠ في المائة أكثر من الاستبيان الرابع في سنة ٢٠٠٣. ولدى بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بعض المناطق، مثل أرويسيف (٩٣ في المائة) وأوروساي (٩٠ في المائة)، أنشطة مكثفة في الرقابة والمراجعة البيئية في حين تقوم أجهزة أخرى في مناطق أخرى مثل كاروماي (١٧ في المائة) بأنشطة أقل (جدول ٣).

يقوم المجيبون على الاستبيان من الأجهزة العليا التابعة للدول ذات الدخل المنخفض برقابات بيئية أقل (٥٨ في المائة) مقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع (٧٦ في المائة) والدول ذات الدخل المتوسط (٧٩ في المائة).

## توجهات الرقابة والمراجعة البيئية

عموماً، من الملاحظ أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي قامت برقابات ومراجعات بيئية في الماضي استمرت في فعل ذلك. ما بين سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، قام ٦٨ في المائة من المجيبين (٨١ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة) بعملية رقابية بيئية واحدة على الأقل - وهي أعلى نسبة لحد الآن (تم طرح نفس السؤال في كل استبيان). يبين جدول (٤) نمواً مطرداً في الرقابات البيئية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

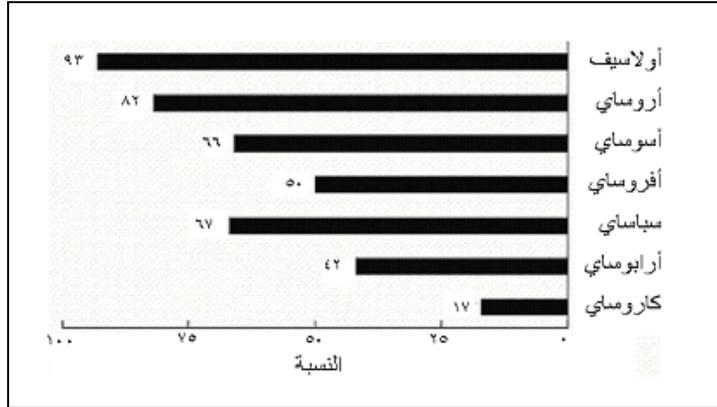
**جدول (٤) نسبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي قامت برقابات ومراجعات بيئية خلال كل فترة من فترات الاستبيان**



المصدر: استبيانات فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية

كشفت الاستبيانات أن هناك اختلافات واضحة في مستوى الرقابة البيئية من منطقة إلى أخرى. واستناداً إلى الاستبيان الخامس، فإن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منطقة أولاسيف هي الأكثر نشاطاً مقارنة مع المناطق الأخرى لمنظمة إنتوساي – قام ٩٣ في المائة من المجيبين من منطقة أولاسيف بإجراء رقابة بيئية من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ - بينما قام ٨٢ في المائة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أوروباسي بعمليات رقابات بيئية (جدول ٥).

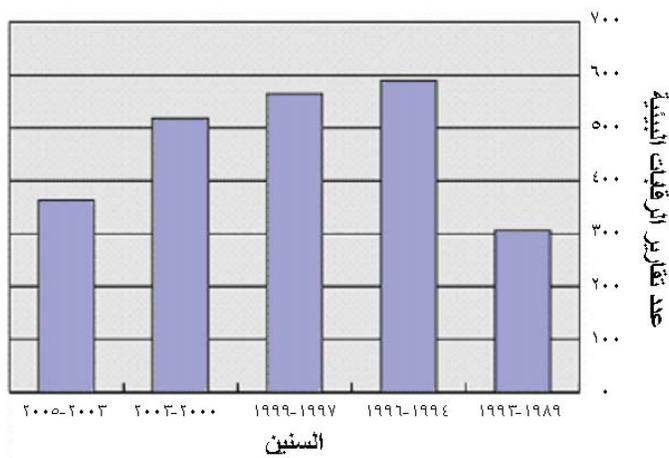
**جدول (٥) نسبة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي أجابت على الاستبيان حسب المناطق الإقليمية والتي أجرت رقابات بيئية ما بين سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.**



تمت مقارنة نتائج الاستبيان الخامس (٢٠٠٦) مع نتائج الاستبيان الرابع (٢٠٠٣) لمعرفة ما إذا كانت هناك أجهزة عليا جديدة قامت بعمليات رقابة بيئية لأول مرة. من بين الأجهزة العليا للرقابة المالية التي ذكرت في الاستبيان الرابع أنها لم تقم قط بعمليات رقابات بيئية، ١١ منها قامت بعمليات رقابة بيئية لأول مرة من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. وتتنتمي هذه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أساساً إلى منطقة أفروساي (٤ أجهزة) ومنطقة أسوماسي (٣ أجهزة).

من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بـ ٣٦٣ عملية رقابية بيئية – أساساً رقابات الأداء والالتزام. ورغم أن نسبة الأجهزة العليا للرقابة المالية التي تقوم بعمليات رقابات قد ارتفعت (جدول ٤)، فإن عدد التقارير الرقابية، مقارنة مع الاستبيانات السابقة، قد انخفض (جدول ٦).

**جدول (٦) عدد تقارير الرقابة البيئية التي أنتجتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أثناء كل فترة استبيان**



المصدر: استبيانات فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية

من الصعب تحديد مغزى هذا الإنخفاض لأننا نعتمد على الدول لإبلاغ مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية طواعية بجميع التقارير الرقابية البيئية المعدة. ولعل هذا الإنخفاض راجع إلى أن الدول قد سئمت من إبلاغ مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية أو أنه حصل فعلاً انخفاض في تقارير الرقابة البيئية. إضافة إلى ذلك، لم تجب بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي لديها أنشطة في مجال الرقابة البيئية على الاستبيان.

## القضايا البيئية التي تمت رقابتها ومراجعتها – ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥

كما سبق الذكر، تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء عمليات رقابية على قضايا بيئية مختلفة. إن نتائج الاستبيان مهمة لمعرفة ما هي المواضيع البيئية التي حظيت باهتمام ورقابة أكبر.

طلب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذكر المواضيع البيئية التي قاموا برقابتها خلال السنوات الثلاث الماضية، ابتداء من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٥ (انظر الاستبيان الموجود في الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية). انظر جدول (٧) للاطلاع على لائحة بالمواضيع الرئيسية وعدد التقارير الرقابية التي تم إنتاجها بخصوص كل موضوع.

جدول (٧) المواضيع البيئية في التقارير الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥

عدد التقارير الرقابية*	المواضيع البيئية في التقارير الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
٦٤	المناطق المحمية والمنتزهات الطبيعية
٥٩	تلوث مساحات المياه (مثلا من جراء الصناعة والزراعة)
٥٦	التنوع البيولوجي
٥٦	الأموال المحلية والمعونات
٥١	نظام الإدارة البيئية
٤٨	معالجة مياه الصرف الصحي
٤٥	تقييم التأثير البيئي
٤٢	الزراعة
٤١	إدارة النظام الإيكولوجي والنظام الإيكولوجي
٤٠	البنية التحتية

\* قد يتضمن أحد التقارير الرقابية العديد من المواضيع البيئية

## أهداف الرقابات – ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥

في كل رقابة، تحدد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأهداف بناء على الأسئلة التي من المتوقع أن تجيب عليها العملية الرقابية بشأن أداء نشاط معين. في نهاية العملية الرقابية، يبني المراجعون الماليون استنتاجاتهم بناء على أهداف الرقابة.

وتأتي الأهداف الرقابية من عدة مصادر. فمنذ سنة ٢٠٠٣، حصلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أهدافها الرقابية الرئيسية من

- الالتزام بالتشريعات البيئية المحلية (٨٦ في المائة)
- الالتزام بالسياسات البيئية المحلية (٧٧ في المائة)
- أداء البرامج البيئية الحكومية (٧٢ في المائة)

جدول ٨ الأهداف الرقابية الرئيسية للرقابات والمراجعات البيئية من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥

نسبة الأجهزة العليا للرقابة* (عدد=٨١)**	الأهداف الرقابية الرئيسية للرقابات والمراجعات البيئية
٨٦	الالتزام بالتشريعات البيئية المحلية
٧٧	الالتزام بالسياسات البيئية المحلية
٧٢	أداء البرامج البيئية الحكومية
٤٦	الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية
٣٨	التقديم النزيه للقوائم المالية والنفقات
٢٨	التأثيرات البيئية للبرامج الحكومية غير البيئية
٢٨	تقييمات التأثيرات البيئية للسياسات والبرامج البيئية المقترحة
٤	أخرى

\* النسب لا تصل إلى ١٠٠ في المائة لأنه تم السماح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باختيار أكثر من خيار واحد.  
\*\* مجموع عدد المجيبين بخصوص هذا السؤال.

## القضايا البيئية في الرقابات والمراجعات غير البيئية

يجوز للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إدراج قضايا بيئية في رقابات ومراجعات غير بيئية – بعبارة أخرى الرقابات والمراجعات التي لا تركز على المواضيع البيئية. عادة ما يتم تقسيم رقابة أو مراجعة إلى سطور استفسارات (مواضيع فرعية) وقد تشمل سطر استفسار خاص بالقضايا البيئية. قام ٥٤ جهازاً أعلى للمراقبة والمراجعة المالية بإدراج المواضيع البيئية في الرقابات غير البيئية خلال السنوات الثلاث الماضية (من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥). مثلاً، قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمراجعة مدى احترام حكوماتها لإجراءات تخفيف الضرر البيئي عندما تقوم هذه الحكومات ببناء البنى التحتية، مثل طرق الأوتوستراد أو عندما تقوم بأنشطة دفاعية.

## رقابة ومراجعة تطبيق الاتفاقيات الدولية

تعالج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خصوصاً في الدول المتقدمة، قضايا تعتبر في الواجهة، مثل رقابة ومراجعة الالتزامات الحكومية المتعلقة بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها.

منذ سنة ٢٠٠٣، استخدمت نسبة ٣٦ في المائة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاتفاقيات الدولية كمصدر لمعايير الرقابة. وقد تطرقت الرقابات التي نتجت عن ذلك إلى العديد من القضايا البيئية:

- التنوع البيولوجي:
- اتفاقية التنوع البيولوجي.
- اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.
- اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (سايتس).
- النفايات: اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.
- التلوث البحري: الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول).
- حماية الأوزون: بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

- تغير المناخ: بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تقوم منطقة أرووساي بأكثر الرقابات والمراجعات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية (١٩ جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة)، بينما تحتل منطقة أولاسيف المرتبة الثانية (٥ أجهزة أعلى للرقابة المالية والمحاسبة).

## مراقبة ومراجعة التنمية المستدامة

خلال العقدین الأخيرین، حظي مفهوم التنمية المستدام بالقبول والتفهم؛ فقد أصبح الآن من الجوانب الأساسية التي تأخذها الحكومات في الاعتبار عند وضع الخطط واتخاذ القرارات. إن تعريف هذا المصطلح "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها" هو مقبول الآن لدى القطاعي العام والخاص.

لحد الآن، أكملت ٢٥ في المائة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو شرعت في عملية رقابة ومراجعة لهذا الموضوع. وقد قامت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من جميع مناطق إنتوساي، ماعدا منطقة كاروساي، بمثل هذه الرقابات والمراجعات، مثلاً منطقة أرووساي (١٠ أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة)، وأوسوي (٥ أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة)، وأولاسيف (٤ أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة). وقد شملت مواضيع الرقابة استراتيجيات التنمية المستدامة، مصادر المياه العذبة وخدمات الماء وآثارها الاجتماعية والتزامات القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة.

## العمل الجماعي: رقابات تعاونية

من بين مهام فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على القيام برقابات تعاونية. إن الرقابات التعاونية مفيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خصوصاً للرقابات البيئية للقضايا العابرة للحدود والقضايا المتعلقة بالاتفاقيات الدولية. من خلال الرقابات التعاونية، تستطيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن

- تتبادل المعلومات،
- تدرب بعضها البعض،
- تبني القدرة،
- تقيم روابط وشبكات.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقارن نتائج العمليات الرقابية مع دول أخرى (وضع مستويات الأداء) التي قد تضيف المزيد من القوة على التقرير الرقابي. إن وضع مستويات الأداء مهم خاصة بالنسبة للبرلمانيين الذين يريدون أن يقارنوا أداءهم بأداءات الدول الأخرى.

منذ سنة ٢٠٠٣، قام ١٩ في المائة من بين ١٠٨ جهاز أعلى للرقابة المالية الذين أجابوا على الاستبيان برقابات تعاونية تتعلق بالاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي أو اتفاقية هلسينكي الإقليمية بشأن بحر البلطيق. باستثناء رقابة تعاونية واحدة قام بها جهاز أعلى للرقابة المالية في منطقة أسوساي، لم تقم سوى الأجهزة العليا للرقابة المالية في أرووساي بالتبليغ بقيامها برقابات تعاونية تتعلق بالاتفاقيات الدولية.

منذ سنة ٢٠٠٣، قام ٢٢ في المائة من بين ١١١ جهاز أعلى للرقابة المالية الذين أجابوا على الاستبيان برقابات تعاونية لا تتعلق باتفاق دولي. تم إجراء معظم الرقابات التعاونية بشأن المواضيع التي لا تتعلق بالاتفاقيات الدولية في منطقة أرووساي (٣٧ في المائة). لكن المناطق الأخرى، بما فيها أولاسيف (٢١ في المائة)، وأوسوي (١٣ في المائة) وأفروساي (١٧ في المائة) تقوم أيضاً برقابات تعاونية.

إضافة إلى ذلك، تتعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال وسائل أخرى. مثلا، من المؤلف تبادل المعلومات المتعلقة بالرقابة أو تجارب الرقابة البيئية بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (٥٢ في المائة).

## مواجهة تحديات الرقابات التعاونية

ليس من المؤلف لحد الآن لدى دول منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القيام برقابات تعاونية لأن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تواجه تحديات مختلفة عندما تنظر في القيام بمثل هذه الرقابات. فمن بين ١١٩ جهازا أعلى للرقابة المالية الذي أجاب على الاستبيان، فقط ذكر فقط ٢٤ جهازا أنهم لا يواجهون عراقيل في إجراء رقابات تعاونية. أما بالنسبة للآخرين، فإن أهم التحديات كانت

- نقص الموارد (٤٥ في المائة)،
- نقص المهارات والخبرة داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (٣٥ في المائة)،
- صلاحية غير كافية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (٢٢ في المائة)،
- نقص الشركاء (١٩ في المائة).

## قياس تأثير الرقابات

تبين نتائج الاستبيان الخامس أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تستخدم مناهج مختلفة لقياس تأثير عملها الرقابي، بما في ذلك

- استجابات الحكومة لتوصياتهم (٧٣ في المائة)
- رقابات المتابعة (٦٦ في المائة)
- عدد الجلسات البرلمانية (٤٣ في المائة)
- مقدار التغطية الإعلامية (٣٦ في المائة)

## صلاحية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومواردها

في الدول الأعضاء لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، هناك أدوار ووظائف ومعايير وأنواع رقابات ومناهج متشابهة. لكن هناك بعض الاختلافات فيما يخص الصلاحيات والنطاقات والممارسات الخاصة.

### الصلاحيات العامة

استنادا إلى الاستبيان الخامس، تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالعديد من أنواع الرقابات:

- لدى معظم الأجهزة صلاحية نظامية (المالية والالتزام) (٩٣ في المائة)؛
- ولدى العديد من الأجهزة صلاحية رقابة الأداء (٨٩ في المائة)؛
- ولدى بعضها صلاحيات للقيام بالرقابات السابقة (٣٣ في المائة)، قبل النفقات.

لدى العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة صلاحيات تعطيهم الوصول الكامل ليس فقط للحكومة الوطنية (٩٧ في المائة) بل حتى للحكومات الإقليمية وحكومة المحافظات والولايات (٧٥ في المائة) وكذلك المجالس الحكومية المحلية والبلدية

والجماعية (٦٥ في المائة). وعادة ما يتم رقابة القضايا البيئية على مستويات متعددة، وبما أن للعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة صلاحيات رقابية واسعة، فإن لديها فرصة تقييم أنشطة جميع مستويات الحكومة المتعلقة بحماية البيئة.

إضافة إلى الرقابات، لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (خصوصاً ذات الدخل المنخفض والمتوسط) صلاحية مساعدة حكوماتهم على تقييم قدرتهم على وضع وتنفيذ سياساتهم وبرامجهم البيئية (٢٤ في المائة) أو صياغة تشريعات و برامج بيئية (١٩ في المائة).

## صلاحية الرقابة والمراجعة البيئية

هناك نقاش يدور بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن ضرورة الحصول على صلاحية خاصة من أجل القيام بالرقابة والمراجعة البيئية. هناك جهات نظر مختلفة، وفي بعض الأحيان متضاربة، حول هذا الموضوع. إن الموقف الرسمي لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية هو أنه ليس من الضروري الحصول على صلاحية خاصة. يمكن القيام بالرقابات والمراجعات البيئية داخل إطار صلاحيات الرقابة النظامية (المالية والالتزام) أو رقابة الأداء. لكن بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ترى أن الصلاحية الخاصة قد تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مخاطبة الوزارات وإعطاء رسالة واضحة إلى الحكومة القائمة بأن الرقابات والمراجعات البيئية هي مهمة.

استناداً إلى الاستبيان الخامس، لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أحكام خاصة للرقابة والمراجعة البيئية (١٧ في المائة) في صلاحياتها التشريعية، وقد تأخذ أشكالاً مختلفة. وقد تشمل التشريعات الحماية البيئية والسياسات البيئية والتأثير البيئي والتنمية المستدامة.

وتبين نتائج الاستبيان الخامس أنه ليس من الضروري الحصول على صلاحية خاصة للرقابة البيئية لأن ٧٤ في المائة من الأجهزة العليا ذكرت ذلك. فقد سبق وأن قامت العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة برقابات ومراجعات بيئية رغم أنها لا تملك صلاحية خاصة للقيام برقابة بيئية.

وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه يمكن للأجهزة العليا للرقابة والمراجعة البيئية أن تلعب أدواراً بيئية إضافية ليس لها علاقة بالرقابة. مثلاً، قد تملك الأجهزة العليا صلاحيات تشمل عملية تقديم مطالب أو مراجعة استراتيجيات الحكومة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

## الموارد المستخدمة في إجراء الرقابات والمراجعات البيئية

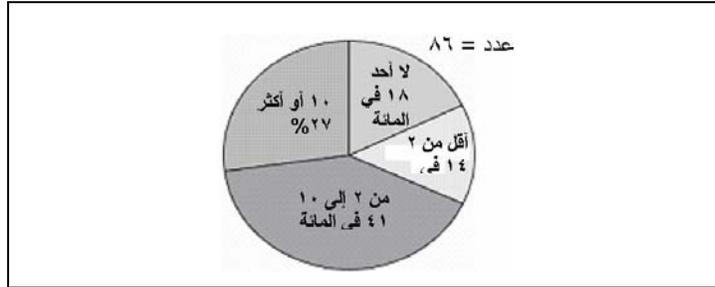
غالباً ما تتساعل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تريد الشروع في إجراء رقابات بيئية عن الموارد التي سيحتاجون إليها. وبينت النتائج المحصل عليها أن ذلك الأمر يختلف من جهاز إلى آخر. وهذا يبين للأجهزة العليا الحديثة العهد بالرقابة البيئية بأنه يمكنها الشروع في الرقابات البيئية دون استخدام موارد كثيرة. ورغم ذلك، تستثمر بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة موارد كبيرة في الرقابة والمراجعة البيئية.

في الاستبيان الخامس، طلب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تعطي تقييماً للحصة المالية من الميزانية السنوية المخصصة للرقابة البيئية. من بين الأجهزة العليا الست والستين التي أجابت على السؤال

- ٢٤ في المائة خصصت حصة أكثر من ٤ في المائة
- ٢٨ في المائة خصصت حصة ما بين ١ إلى ٤ في المائة
- ٢٧ في المائة خصصت حصة ١ في المائة أو أقل،
- وذكرت ٢١ في المائة أنها لا تخصص أي مبلغ للرقابة البيئية.

كما يختلف أيضا عدد الأشخاص المكلفون بالرقابات البيئية داخل كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة. وإجابة على السؤال الذي يستفسر عن عدد الموظفين حسب الدوام الكامل الذين يعملون في الرقابة البيئية في معدل سنة منذ سنة ٢٠٠٣، قالت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأن لديها

جدول (٩) عدد الأشخاص الذين يعملون في الرقابة البيئية في معدل سنة منذ سنة ٢٠٠٣



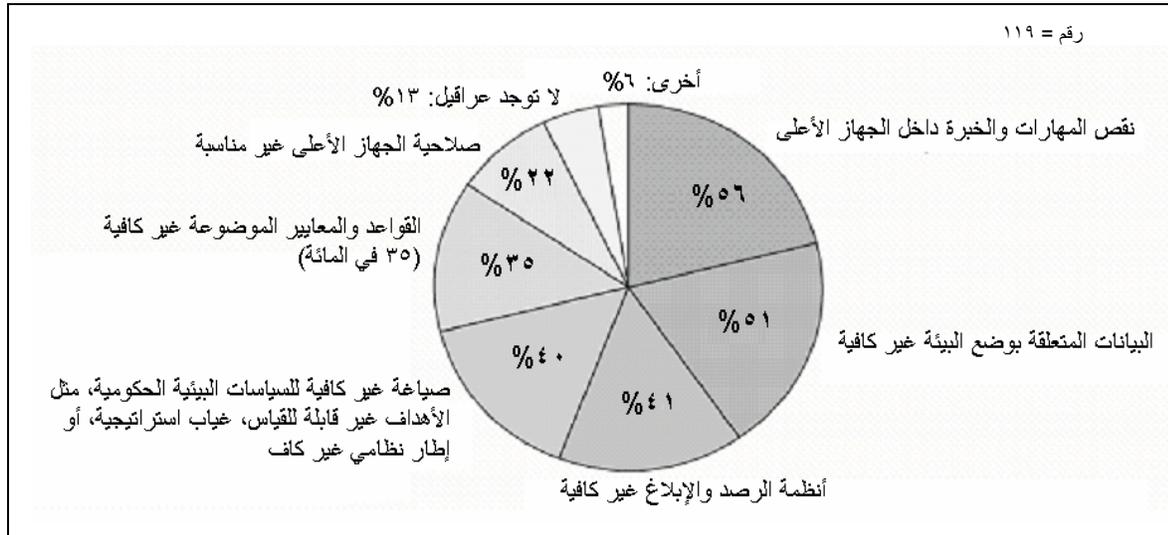
- أقل من شخصين يعملان في الرقابات البيئية (١٤ في المائة)
- ما بين ٢ و ١٠ أشخاص يعملون في الرقابات البيئية (٤١ في المائة)؛ أو
- ١٠ أشخاص أو أكثر يعملون في الرقابات البيئية (٢٧ في المائة) (جدول ٩).

ورغم أن امتلاك قسم خاص يتكلف بالرقابة البيئية ليس شرطا أساسيا للقيام بالرقابات البيئية، فإن ذلك قد يساعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على بناء خبرته وقد قررت بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن يكون لديها قسم أو وحدة خاصة مكلفة بالرقابة البيئية (٣٥ في المائة).

## التغلب على العراقيل المتعلقة بالرقابة والمراجعة البيئية

في الاستبيان الخامس، حددت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عددا من العراقيل المحتملة التي قد تواجهها أثناء إجراء رقابة بيئية. وتشمل أهم هذه العراقيل نقص المهارات والخبرة داخل الجهاز وعدم وجود البيانات الكافية بشأن وضع البيئة. ويبين جدول (١٠) بعض العراقيل الأخرى.

جدول ١٠ العراقيل التي واجهتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عند القيام برقابات بيئية من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥



سُئلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي واجهت عراقيل كيف استطاعت التغلب على هذه العراقيل. من بين ٩٨ جهاز الذين أجابوا على هذا السؤال، ذكر ٤٧ في المائة أن تدريب الموظفين كان أهم حل، وذكر ٣٤ في المائة أن التعاون مع فريق العمل الإقليمي المعني بالرقابة البيئية كان حلا أيضا.

في بعض الحالات، إذا كان هناك نقص في المعلومات المقدمة من الحكومة، فإن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

- تقوم بجمع البيانات البيئية مباشرة في الميدان على الطبيعة
- تقوم بإعداد مؤشرات الأداء (١٩ في المائة)، و
- تتعاون مع معاهد البحث والجامعات.

عندما لا يملك بلد قواعد ومعايير كافية، استخدمت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المعايير البيئية التي تستخدمها المنظمات الدولية كمعايير توجيهية (٢٩ في المائة). في الحالات الأخرى، تم تغيير صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (٧ في المائة).

بالنسبة للأجهزة العليا الإحدى والثلاثين التي لم تقم قط برقابة بيئية، ٦٥ منها ذكرت أن أهم عائق يواجهها هو نقص المهارات والخبرة – وحددت التدريب كأفضل وسيلة للتغلب على هذا العائق – وذكرت نسبة ٣٥ في المائة أن أهم عائق هو عدم وجود الصلاحية الكافية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

## التخطيط لرقابات ومراجعات بيئية جديدة

ستستمر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إجراء رقابات بيئية في المستقبل. ومن المهم معرفة أهم المواضيع الرقابية التي ستحظى بالأولوية وهل تتوقع الأجهزة العليا للرقابة المالية أية تغييرات كبيرة في الرقابة والمراجعة البيئية.

وبينت النتائج المحصل عليها في الاستبيان الخامس أن ٧٦ من المجيبين يخططون لإجراء رقابات بيئية من سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ - وهو زيادة بنسبة ١٠ في المائة منذ الاستبيان الرابع. إن أهم المواضيع التي تخطط الأجهزة العليا إجراء رقابة ومراجعة بيئية عليها تتعلق بالمناطق المحمية والماء والنفايات (جدول ١١).

جدول ١١ أهم المواضيع البيئية المخطط إجراء رقابة ومراجعة بيئية عليها من سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨

القضايا البيئية	نسبة الأجهزة العليا* (عدد= ١١٩)**
المناطق المحمية والمنتزهات الطبيعية	٢٨
المياه الصالحة للشرب والمخزون	٢٨
تلوث مساحات المياه	٢٧
الغابات	٢٦
نفايات البلديات	٢٤
معالجة مياه الصرف الصحي	٢٤
نظام الإدارة البيئية	٢٢
النفايات	٢١

\* النسب لا تصل إلى ١٠٠ في المائة لأنه تم السماح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باختيار أكثر من خيار واحد.  
\*\* مجموع عدد المجيبين بخصوص هذا السؤال.

سُئلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ما إذا كانت تتوقع تغييرات في حجم الرقابة البيئية المقررة خلال السنوات الخمس المقبلة. وتتوقع الأجهزة التي أجابت على هذا السؤال أن حجم الرقابات والمراجعات البيئية على المواضيع التالية سيرتفع خلال السنوات الخمس القادمة

- التنمية المستدامة (٥٠ في المائة)
- رقابات الأداء الخاصة بالمواضيع الرقابية (٥٠ في المائة)
- رقابات الالتزام المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية (٤٢ في المائة)
- الالتزام بالتشريعات البيئية (٤١ في المائة)
- الرقابات المالية على المواضيع البيئية (٣٠ في المائة)

وتتوقع الأجهزة العليا للرقابة المالية حدوث العديد من التطورات في ميدان الرقابة البيئية خلال السنوات الخمس المقبلة. وتشير البيانات التي تم جمعها من الأجهزة العليا الثمانية والتسعين أن العديد منها تخطط لما يلي:

- الزيادة في تبادل المعرفة مع الأجهزة العليا الأخرى (٧١ في المائة)
- إدراج المواضيع البيئية في الرقابات الأخرى (٧٠ في المائة)
- تقديم المزيد من التدريب في مجال الرقابات البيئية (٦٦ في المائة)
- استخدام النصح والمشورة من الخبراء الخارجيين (٤٠ في المائة)
- تشكيل مجموعة من المراجعين البيئيين (٣١ في المائة)، و
- إنشاء وحدات بيئية داخل أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة

## ما هي نوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية

كانت نتائج الاستبيان الخامس ضرورية عندما تم إعداد خطة عمل فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. واستنادا إلى نتائج الاستبيان، تبنى فريق العمل موضوع تغير المناخ كموضوع خطة العمل لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. كما تم تصنيف موضوع الموارد الطبيعية والطاقة كموضوع هام يجب تناوله، لذلك قرر فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية إعداد مبادئ توجيهية في هذا المجال.

سُئلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عما إذا كانت تهتم في الحصول على مواد توجيهية جديدة وطلب منها تقديم المواضيع التي تهتمها. وقد قام فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية بتحليل الاقتراحات التي أبدتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وقام بإدراج العديد من تلك الاقتراحات (تغير المناخ والموارد الطبيعية) في خطة عمل لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. إن إعداد مواد توجيهية يبقى مهما جدا (٨٦ في المائة)، خصوصا بالنسبة للدول والمناطق ذات الدخل الضعيف (١٠٠ في المائة) والمتوسط (٩٠ في المائة)، مثل أفرو ساي (١٠٠) وسباساي (١٠٠ في المائة) التي هي حاليا أقل نشاطا في مجال الرقابة والمراجعة البيئية. كما أن التدريب والحلقات الدراسية أثناء اجتماعات فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية تبقى مهمة بالنسبة للأجهزة العليا المجدية.

## الاستفادة من فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى

يمكن للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة أن تتعلم من تجارب بعضها البعض. كما يمكنها أن تجد وثائق توجيهية على موقع الانترنت لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية، والتي يمكن الاطلاع عليها في اللغات المعتمدة في منظمة إنتر ساي. وقد تكون الوثيقة التي تحمل عنوان "توجيهات بخصوص تنفيذ العمليات الرقابية على النشاطات ذات المنظور البيئي" مفيدة جدا للأجهزة العليا الحديثة العهد بالرقابة والمراجعة البيئية. واستنادا إلى الاستبيان، كانت هذه الوثيقة أكثر استعمالا من غيرها (٥٦ في المائة) وتم اعتبارها أكثر إفادة من غيرها (٧٦ في المائة) من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وقد أحس ٦٩ في المائة من المجيبين أن الوثيقة التي تحمل عنوان "الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها الأجهزة العليا

للرقابة في رقابة الاتفاقيات البيئية الدولية" كانت مفيدة؛ هذه الوثيقة قد تكون مفيدة للأجهزة العليا التي تريد القيام بقرابات تعاونية.

تحتوى النشرة الإخبارية *Greenlines* التي تنتج مرتين في السنة وتنتشر على موقع الإنترنت لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية على معلومات مفيدة، خصوصا في قسمها الذي يحمل عنوان "News Briefs from Around the SAI World". ستون في المائة من المجيبين الذين قرؤوا نشرة *Greenlines* وجدوها مفيدة. إضافة إلى ذلك، تعطي العضوية في فريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية والمشاركة في اجتماعات فريق العمل فرص جيدة للأجهزة العليا لعقد روابط وشبكات وتقاسم الممارسات الرقابية البيئية. فقد وجد ٧٠ في المائة من المجيبين الذين يستعملون مواد الاجتماعات أنها مفيدة.

يمكن الاطلاع على جميع عناوين الرقابات البيئية التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال الاستبيانات، في موقع الإنترنت لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية (<http://www.environmental-auditing.org/>)، تحت قسم (Environmental Audits Worldwide). هذا الموقع هو مصدر غني للمعلومات بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمجتمع الدولي، الذي يهتم بالقضايا البيئية. فقد وجد ٦٤ في المائة من المجيبين على الاستبيان الذين استعملوا هذا الموقع الإلكتروني أنه مفيد. تُصنف الرقابات والمراجعات حسب البلدان، لكن أهم من ذلك، تُصنف الرقابات حسب موضوع الرقابة البيئية. إن المعلومات الموجودة في هذا الموقع الإلكتروني مفيدة جدا لأي جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي يقوم بعملية رقابة ومراجعة. فبالنسبة للعديد من هذه الرقابات، قد يوجد ملخص أو نص التقرير الرقابي الكامل منشورا في هذا الموقع الإلكتروني.

إذا لم يكن التقرير موجودا في الموقع الإلكتروني لفريق العمل المعني بالرقابة والمراجعة البيئية، قد تجد الأجهزة العليا روابط تحيلهم إلى الموقع الأصلي للجهاز الأعلى الذي أعد التقرير تحت عنوان "SAI Contact and Mandate". واستنادا للاستبيان الخامس، تملك ٨١ في المائة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مواقع إلكترونية على الإنترنت (في سنة ٢٠٠٣، فقط ٦٨ في المائة كانت تملك مواقع إلكترونية) كما أن ٨٩ في المائة من الأجهزة العليا تنتشر تقاريرها الرقابية للجمهور (٧٥ منها في مواقع إلكترونية على الإنترنت). ونتيجة لذلك، يكون من السهل نسبيا الوصول إلى المعلومات رغم أن اللغة قد تشكل عائقا. وقد يستخدم العديد من الأطراف المهمة بالبيئية نتائج هذه التقارير.

## خلاصة

مع تزايد القلق بشأن وضع كوكب الأرض، ارتفع عدد الرقابات البيئية التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كل بلد يشعر بالقلق إزاء المواضيع البيئية مثل جودة الماء الصالح للشرب وإدارة النفايات. إضافة إلى ذلك، ظهرت قضايا بيئية عالمية مثل تغير المناخ ونضوب (أو استنفاد) طبقة الأوزون. وقد يؤثر التلوث الذي يحدث في منطقة ما في العالم على منطقة أخرى في العالم أو العالم بأسره. وقد وضع المجتمع الدولي اتفاقيات دولية تعالج هذه القضايا العالمية.

وتلعب الحكومات دورا كبيرا في حماية البيئة وذلك من خلال سن تشريعات مناسبة ووضع برامج لحماية البيئة.

ويمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تلعب دورا كبيرا في جعل حكوماتها مسؤولة عن التزاماتها. واستنادا إلى نتائج استبياننا، فإن العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نشطة جدا في هذا الميدان، وشرعت أجهزة عليا أخرى جديدة في مشوارها لحماية كوكب الأرض لفائدة الأجيال القادمة.

## ملحق – لائحة بالأجهزة العليا للرقابة المالية التي أجابت على الاستبيان الخامس

تم إرسال الاستبيان الخامس إلى ١٨٧ دولة، وقد أجابت عليه ١١٩ دولة

السعودية	ليتوانيا	مصر	ألبانيا
سيراليون	لكسمبرغ	السلفادور	الجزائر
سلوفاكيا	مقدونيا	إستونيا	أندورا
سلوفينيا	(جمهورية)	أثيوبيا	أنغولا
جنوب إفريقيا	يوغسلافيا	فيجي	الأرجنتين
إسبانيا	(سابقا)	فلندا	أرمينيا
سريلانكا	ماليزيا	ألمانيا	أستراليا
السودان	مالطا	غانا	النمسا
سورينام	موريشيوس	غيانا	الباهاما
سوازيلاند	المكسيك	هندوراس	البحرين
السويد	مالدوفا	هنغاريا	بنغلاديش
سويسرا	مونغوليا	نيبال	بيلاروس
تنزانيا	المغرب	نيوزيلندا	بلجيكا
(جمهورية)	ميانمار	النرويج	بوتان
تايلند	نيبال	إيران (الجمهورية الإسلامية)	بوليفيا
تونغا	هولندا	أيرلندا	بوتسوانا
تونس	نيوزيلندا	إسرائيل	البرازيل
توركييا	النرويج	إيطاليا	بروني
جزر تركس وكايكوس*	عمان	جامايكا	دار السلام
توفالو	باكستان	اليابان	بلغاريا
أوغندا	باراغواي	الأردن	بوركينافاسو
أكرانيا	بيرو	كازاخستان	بوروندي
الإمارات العربية المتحدة	الفلبين	كيريباس	كامبيرون
المملكة المتحدة	بولندا	كوريا (جمهورية)	كندا
الولايات المتحدة	البرتغال	الكويت	شيلي
الأمريكية	رومانيا	لاتفيا	الصين
أوروغواي	الاتحاد الروسي	لبنان	كولومبيا
فنزويلا	رواندا	ليسوتو	جزر كوك
فيتنام	سانت كيتس ونيفس	ليختنشتاين	كوستاريكا
زامبيا	سانت لوسيا		كرواتيا
زيمبابوي	ساموا		القبرص
			جمهورية التشيك
			الدانمارك
			إكوادور

\* هذا البلد ليس هو عضو في منظمة إنتوساي لكنه عضو في فريق العمل الإقليمي المعني بالرقابة البيئية